

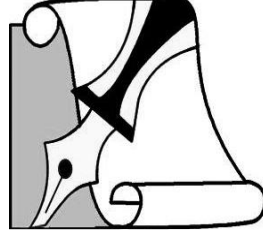


مركز الدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
اللسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تفكك النواة المركزية للمجتمع الاسرائيلي

1 - مدخل:

من يرد أن يفهم الاتجاه الذي تسير فيه إسرائيل حالياً، لا يحتاج للاستماع إلى خطابات رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ولا إلى أن يحلل توقعات المستثمرين في أسواق المال. بل باستطاعته اختصار الوقت والاتجاه فوراً إلى الجدول الذي ينشره مكتب الإحصاء المركزي، ويعرض فيه "توقعات توزيع الطلاب على المعلمين في جهاز التعليم الابتدائي". ففي ذلك الجدول، يعرض مكتب الإحصاء أعداد الطلاب في الصف الأول الابتدائي، وتوزيعهم على أجهزة التعليم المختلفة وهي: الجهاز الرسمي، والجهاز الرسمي الديني (التيار الديني الصهيوني)، وجهاز المتدينين اليهود المتزمتين "الحريديم"، والجهاز العربي. والمعطيات والتوجهات في الجدول واضحة، إذ إن النواة العلمانية في المجتمع الإسرائيلي تتفكك وتتقلص، ومن حولها تتسع مجموعات الأقليات الأخرى: الحريديم، والمتدينون القوميون (الصهاينة)، والعرب.

هذا الواقع لخصه رئيس الكيان الغاصب رؤوفين ريفلين بكونه صورة لـ"القبائل" المتفرقة عن بعضها البعض، فهي لا تتخالط في ما بينها، وتفضل كل قبيلة من هذه القبائل أن ترى نفسها فقط وأن تتجاهل الآخرين. بالتالي إن تفكك النواة المركزية للمجتمع الإسرائيلي التي كانت أساس الاستيطان اليهودي قبل قيام الدولة - الكيان، مقابل تعزز الأقليات، باتت من العوامل الأكثر تأثيراً على السياسة والاقتصاد في إسرائيل، فقد أشارت الانتخابات الأخيرة إلى انتصار القبلية، إذ عاد الحريديم ليكونوا مركز ثقل أساسياً في الائتلاف الحكومي. واتحد العرب لإقامة كتلة هي الثالثة من حيث الحجم في الكنيست، وخسر المتدينون القوميون (الصهاينة) من قوتهم في صناديق الاقتراع، ولكنهم عززوا قوتهم كجهة قيادية تعتبر الأكثر تأثيراً في الحكومة.

خلال ولاية الحكومة السابقة، حاول نتنياهو ويائير لبيد، سوية مع نفتالي بينيت، إضعاف العرب والحريديم، وضربهم سياسياً واقتصادياً. فقد تم تقليص الميزانيات للحريديم، وهددوهم بتجنيد

شبانهم- "المساواة في تحمل العبء"- بينما حاولوا التنكيل بالعرب من خلال تقييد حرية التعبير، ومخطط برافر لطرده عشرات آلاف البدو من القرى غربي المعترف بها في النقب. وقاومت الأقليات هذه المخططات التي تم إلغاؤها لاحقاً في سلة النفايات، أو أنه تمت إعادتها إلى الحكومة. وفي الرأي السائد لدى العلمانيين من المريح تجاهل الأقليات، ولكن تجاهلاً كهذا لن يغير الواقع وإنما يدفع به جانبا.

قبل جيل واحد، تعلم 60% من أولاد إسرائيل في المدارس الرسمية العلمانية. وقبل عامين انخفضت هذه النسبة إلى 41%، من تلاميذ الصف الأول ابتدائي، ولكن ماذا بعد؟ بحسب مكتب الإحصاء المركزي، في الوقت الذي من المتوقع ان يتقلص فيه التعليم الرسمي العلماني، فإن الصف الأول في مدارس الحريديم سيزداد عدد الطلاب سنويا فيه بنسبة 43%، بينما في المدارس العربية ستكون الزيادة بنسبة 25%، وفي المدارس الرسمية الدينية 2%، وبموجب تقديرات الجدول، فإنه بعد أربع سنوات سيكون فقط 37% من تلاميذ الصف الأول الابتدائي في إسرائيل في مدارس رسمية علمانية يتعلمون فيها بالعبرية. ومغزى هذه النسب هو ان الانقلاب الديمغرافي يتغذى بالأساس من غرف الولادة: المتدينون، الحريديم، والعرب يقيمون عائلات في وقت مبكر أكثر من العلمانيين، ويلدون أولادا أكثر. وهناك عوامل أخرى للتغيير: الهجرة إلى إسرائيل تقلصت، والهجرة من إسرائيل إلى الخارج، مثل سفر طويل الأمد إلى الخارج لغرض الدراسة والعمل، أو السعي للحصول على جواز سفر أوروبي، باتت ميزة العلمانيين وليس معتمري القلنسوات (القبعة الصغيرة التي يعتمرها المتدينون من التيار الديني الصهيوني)، ولا ميزة لابسى السترات الدينية (الحريديم) ولا ميزة الناطقين باللغة العربية.

إن هذا التطور يضع أمام إسرائيل تحديات ليست بسيطة، فقبل كل شيء لا يوجد اتفاق حول الطابع القومي المشترك والموحد للكيان. وصيغة "دولة يهودية وديمقراطية" ليست مقبولة على الحريديم والعرب الذين لا يرفعون العلم، ولا ينشدون النشيد الإسرائيلي "هتكفا"، طالما أنهم أقليات صغيرة ومستضعفة، ويتواصل القوى المسيطرة على مركز البلاد (معقل العلمانيين) تجاهلهم منذ سنين.

إن الرئيس الإسرائيلي ريفلين هو السياسي الوحيد الذي يتكلم عن هذه المشكلة، ويعرضها بكامل حدتها، ولكن الحل الذي يطرحه- ضم المناطق (المحتلة منذ العام 1967)، ومنح مواطنة كاملة لسكانها اليهود والفلسطينيين- يردع الكثيرين مرحليا ولا يبدو حلا عمليا.

إن المشاركة القليلة في سوق العمل، من رجال الحريديم، ومن النساء العربيات، ورفض الحريديم تدريس المنهاج المدرسي الأساسي في مدارسهم، مثل اللغة الانكليزية، وتعليم الرياضيات للفتيان من الصف السادس وما فوق، والتميز واستضعاف جهاز التعليم العربي، كل هذا يشكل خطرا بتخفيض نسب النمو الاقتصادي. وإذا لم يحدث انقلاب في هذا المسار، فسيتقلص عدد العاملين الذين يدفعون الضرائب وسيلقى على عاتق الدافعين دعم شرائح ضخمة تحتاج للمخصصات الاجتماعية، ولربما أن عائدات الغاز ستخفي المشكلة قليلا، لكن هذه العائدات لن تجعل من إسرائيل المملكة السعودية. كذلك سيكون من الصعب على الجيش الإسرائيلي الادعاء بأنه "جيش الشعب"، حينما تكون غالبية الشبان العرب والحريديم، والشابات المتدينات، معفيين من التجنّد في الجيش. وهو بالضرورة سيتحول إلى جيش مهني، وهذا مسار واضح وبارز للعيان منذ الآن، على الرغم من نفي رؤساء الأجهزة الأمنية.

أمام الانقلاب الديمغرافي الجاري فإن الجدل حول حجم عائدات الغاز، وحول الإصلاحات في البنوك، يبدو أشبه بفقاعات هوائية على وجه طوفان ضخم.

إن السؤال الذي يجب أن يُشغل كل إسرائيل، وبالتأكيد القيادة السياسية فيها، هو: كيف ستحيا دولة متفرقة لقبائل متخاصمة، وتعاني من قلة مشاركة في سوق العمل، وقلة تحصيل علمي، بينما النواة الصلبة التي أقامت الدولة تنفكك؟. ولا يوجد سؤال أكثر أهمية منه في وقت لا يوجد لدى أي شخص اي حل، أو حتى فكرة لطابع قومي معدّل يستوعب الجميع.

2 - الاختلال الديموغرافي:

لطالما انشغل خبراء الجغرافيا والديمغرافيا في إسرائيل بإحصاء وتوقع عدد اليهود في كل فلسطين، وعبروا عن قلقهم من خسارة التوازن الديمغرافي الذي يميل حالياً لصالح اليهود، بحسب الإحصاءات الإسرائيلية، ويذهبون إلى إرسال تلميحات بأن "الأغلبية اليهودية مضمونة"، وأن لا خطر على المشروع الصهيوني في المدى المنظور.

لكن، ما يتجاهله هؤلاء الخبراء في الغالب، وتحديداً في جامعة حيفا، طرح السؤال الأهم، وهو: أي أغلبية يهودية؟ علمانية أم متدينية؟ هل سيبقى المجتمع الإسرائيلي موحداً، أم سيكون هناك أكثر من إسرائيل؟ ليبرالية أم فاشية؟ وما هو مصير الديمقراطية المزعومة؟ وما هو مصير "جيش الشعب"؟ وما هو مصير الاقتصاد، في ظل ارتفاع نسب الولادة لدى اليهود المتدينيين؟

رئيس تحرير صحيفة هآرتس العبرية، ألوف بن، تكفل بالإجابة عن السؤال في مقالة نشرها في ملحق الصحيفة الاقتصادية (ذي ماركير)، ويذهب فيه إلى الجزم بأنه بعد أربع سنوات لن تكون إسرائيل العلمانية الديمقراطية الغربية على ما هي عليه اليوم، بل إنها تتجه أكثر فأكثر إلى مجتمع "القبائل" أو الأقليات، وهي بحسب قاموسه: اليهود الحريديم (المتزمتون) والمتدينون القوميون (التيار الصهيوني المتدين الاستيطاني) والعرب الفلسطينيون داخل إسرائيل. ولتأكيد هذا الادعاء، يلفت بن إلى معطياتٍ نشرتها دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، والتي تقول إنه، بعد أربع سنوات، ستراجع نسبة طلاب الصفوف الأولى الابتدائية في المدارس الرسمية العلمانية (التيار الذي أسس إسرائيل والتيار المهيم حتى اليوم) إلى 37.2%، في حين كانت نسبتهم قبل "سنوات جيل واحد" فقط تصل إلى 60%، ما يعني أن ثلثي الطلاب في الشريحة المذكورة سيكونون من طلاب جهاز الطلاب التابع للحريديم (المتدينون المتزمتون) وجهاز التعليم العربي، وجهاز التعليم التابع للمتدينيين القوميين (التيار الاستيطاني) أو ما يعرف بالصهيونية المتدينية.

ويكتب بن، بدافع القلق على مصير إسرائيل ليس دولة يهودية، وإنما دولة غربية حديثة علمانية ليبرالية، أو ما يصطلح على تسميته "دولة تل أبيب". ويؤكد بن أن تفكك أو تآكل هذه النواة

المركزية الصلبة التي أسست المشروع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين هو أهم من كل القضايا الاقتصادية التي يجري الحديث عنها في الإعلام. ويضيف أن هذه "القبائل" لن تختلط في ما بينها، وتفضل تجاهل بعضها الآخر، وأن تعيش بعزلة عن الآخرين، بمعنى أن "الهوية الإسرائيلية" لن تبقى موحدة بل ستذهب نحو المزيد من التفكك.

من ناحية أخرى تؤكد معطيات إحصائية أخرى أن نسبة الولادة والزواج لدى العرب واليهود الحريديم والمتدينين القوميين أعلى من معدلها في أوساط اليهود العلمانيين، في موازاة تراجع الهجرة من الدول الأوروبية وأميركا، وارتفاع في نسبة العلمانيين الذين يهاجرون للغرب، للدراسة أو العمل لسنوات طويلة. و"يتجه المجتمع الإسرائيلي إلى مزيد من التطرف اليميني، وتحديدًا إلى اليمين "الخلاصي" المنتظر قدوم الماشياح، ومزيد من المواقف الفاشية المعادية لكل ما هو عربي".

بالتالي تضع هذه التغيرات الديمغرافية إسرائيل أمام تحديات جديدة، خصوصاً أن نصف طلاب الصفوف الأولى، أي العرب والحريديم، لا يتماثلون مع الرموز الصهيونية للدولة، ولا يرددون النشيد الوطني الصهيوني (هتكفا)، كما أن تعريف إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية مرفوض لدى المواطنين العرب، ولدى الحريديم الذين سيشكلون نصف الصفوف الابتدائية الأولى بعد فترة قصيرة. وبحسب خبراء في الديمغرافيا وعلم الاجتماع، ستعكس هذه التغيرات على الجيش الإسرائيلي، بحيث يرفض العرب والحريديم الخدمة فيه، ما يعني تحوله إلى جيش صغير ومهني أكثر، أي لن يبقى "جيش الشعب"، كما هو اليوم بنظر الإسرائيليين، إلى درجة قد يتحول فيها، هو الآخر، إلى "قبيلة" رابعة أو خامسة في إسرائيل، أو إلى قطاع اجتماعي يحارب من أجل حقوقه ومصالحه الاقتصادية، خصوصاً أن العرب والحريديم هم من الشرائح الاقتصادية الضعيفة والفقيرة، والذين يتوقع أن "ينقلوا كاهل" الدولة الاجتماعي والاقتصادي. وعلى مستوى التحولات السياسية على ما يبدو، يتجه المجتمع الإسرائيلي إلى مزيد من التطرف اليميني، وتحديدًا إلى اليمين الديني وإلى مزيد من المواقف الفاشية المعادية لكل ما هو عربي. ولا بأس من التنكير، هنا بنسبة الضباط في الجيش في المستويات المتوسطة والعليا، والذين يحسبون على التيار الصهيوني المتدين، في ارتفاع لافت، وهم يحملون مواقف "خلاصية" معادية للعرب، ولا بأس من استحضار ما نشرته

الصحافة العبرية في أثناء العدوان على غزة، في صيف 2014، حيث قال أحد الضباط لجنوده، قبل الدخول إلى أرض المعركة، إن هذه الحرب هي حرب دينية.

هناك من يسمي هذه المتغيرات البنيوية باسم "إسرائيل الثالثة"، التي هي يمينية متدينة وعصبية، ديمقراطية أقل ويهودية أكثر، وليس هذا التحول تنجيماً في الغيب، بل إن بواده حاضرة على كل صعيد، فحكومات نتنيا هو هي حكومات يمين متطرف، سياسياً ودينياً، وركزتها قائمة "البيت اليهودي" التي تحسب على اليمين الاستيطاني المتدين.

3 - مجتمع بلا أسس سليمة:

إن نشوء ما يسمى المجتمع الصهيوني في عام 1948 بعد احتلال فلسطين، لم يرق على أسس ومعايير سليمة كبقية المجتمعات الإنسانية في مختلف أنحاء العالم، وما يميزه أنه مجتمع استيطاني إحلالي تشكل من مهاجرين من أكثر من 100 دولة في العالم، نقلتهم الحركة الصهيونية تحت مزارع مختلفة إلى فلسطين، ثم إلى يومنا هذا استمرت حركة نقل اليهود من أنحاء المعمورة إلى فلسطين المحتلة من دون توقف، وهي تشكل المصدر الرئيس لزيادة عدد سكان اليهود في الأراضي المحتلة. ومنذ اليوم الأول من تأسيسه، حمل هذا المجتمع في داخله بذور الانقسام والصراع المجتمعي، العائدة إلى الاختلاف في الهويات، والانتماءات الثقافية، والفكرية، والجغرافية، والمجتمعية بتعدد الدول التي انتقل أو ينتقل منها اليهود إلى الأراضي الفلسطينية، وهذا ما ظهر جلياً في ظهور تباينات مجتمعية تحت مسميات مختلفة في مختلف مراحل حياة الكيان الصهيوني، فحسب الأصول ينقسم المجتمع الصهيوني بين "الإشكنازي"، و"السفارديم" و"الفلاشا"، وكذلك سياسياً منقسم بين اليمين واليسار والوسط، وفكرياً ودينياً هناك متدينون (حريديم) وعلمانيون، وقومياً وعرقياً هناك مسمياً اليهود والعرب. وإلى جانب اليهود المتفرقين بين تلك التسميات، والذين يشكلون 80 بالمائة من المجتمع الإسرائيلي، يعيش داخل ما تعرف بـ "إسرائيل" (فلسطين المحتلة 1948) أكثر من مليون و500 ألف فلسطيني، يشكلون 20 بالمائة من عدد سكانها. يُنظر إلى هؤلاء الفلسطينيين

كأعداء، رغم أنهم يُعتبرون بحسب القوانين الإسرائيلية مواطنون إسرائيليون. هذا ما يؤكد عليه استطلاع للرأي، أجراه معهد "مدجام" الإسرائيلي، ونشرت نتائجه التي أظهرت بلن 43 بالمائة من اليهود الذين شاركوا في الاستطلاع يعتقدون أن العرب مخيفون. وأهم عامل تسبب في حدوث هذه الشروخ المجتمعية في "إسرائيل"، هو انعدام هوية موحدة تجمع هؤلاء المهاجرين في وعاء واحد، وكما قلنا، يعود ذلك إلى انتماء المهاجرين المستوطنين في فلسطين المحتلة إلى بلدان وهويات وثقافات مختلفة في العالم. وبالإضافة إلى هذا العامل الرئيس، هناك عوامل أخرى مثل تراجع حركات اليسار، وعلمانية الكيان، وصعود حركات اليمين المتطرف واليمينيين، والتي زادت من الشروخ والصراعات في فلسطين المحتلة، هذا التراجع الذي بدأ في سبعينات القرن الماضي حينما فاز حزب الليكود اليميني، وأنهى بذلك تفرد حزب العمل بالحياة السياسية تقريبا، استمرت وتيرته بشكل سريع ومتواصل، حيث أكدت نتائج استطلاع نشره معهد "داحاف" الإسرائيلي في آذار 2011، ارتفاع نسبة اليهود الذين يعتبرون أنفسهم يمينيين، من 48% في 1998 إلى 62% في 2010. ولعل ظهور حركات سياسية يمينية متطرفة، مثل "إسرائيل بيتنا" بقيادة أفيغدور لبيرمان، و"البيت اليهودي" بقيادة نفتالي بينيت، ودخول هذه الأحزاب الكنيست الإسرائيلي، يؤكد صحة ما ذهبنا إليه ونتائج هذه الاستطلاعات في توجه المجتمع الصهيوني نحو اليمين العنصري المتطرف.

هذه الحالة التصدعية في كافة المستويات في المجتمع الإسرائيلي، تصفها الكاتبة اليهودية ياعيل دايان إبنة موشي دايان في كتابها المعنون بـ"وجه المرأة" بشكل أدق، حيث تقول: "ما بين التصدع القومي والتصدع الديني والطائفي والطبقي، تتشكل عوامل انهيار دولة "إسرائيل" في المستقبل، أو على أقل تقدير دخولها في دوامات الصراع الداخلي... نحن نعيش فوضى مطلقة في مجتمعنا".

إلى جانب هذا الصراع المجتمعي بين مختلف التوجهات الفكرية، والسياسية، والدينية في "إسرائيل"، يعاني المجتمع الصهيوني مشاكل اجتماعية، تقول عنها "ياغيل دايان": "من يقرأ ويتقصى الحقائق ويتعمق في الداخل الإسرائيلي ويطلع على التناقضات والمشاكل الداخلية يدرك ضعف هذا المجتمع وفراغه من الداخل بل وكب كبير من الصراعات والمشكلات والفساد والشذوذ."

لأسباب عديدة لم يطفح هذا الانقسام الخفي داخل المجتمع الإسرائيلي على السطح سابقا، والصراعات التي يعاني منها الصهاينة لم تصل إلى حالة الانفجار، ويفترض أن لا تصل إليها في المستقبل القريب، لكن الخطورة أن هذه الصراعات المجتمعية باتت تقود المجتمع الصهيوني نحو التفكك أكثر من قبل، ولولا تلك الأسباب التي تأتي على رأسها، وجود هذا المجتمع والكيان الذي يمثلهم وسط بيئة معادية من كل حد وصوب، لتفكك منذ وقت طويل، لكن حالت الأخطار الخارجية التي يواجهها الكيان الصهيوني دون وصول الانقسامات المكونة والصراعات في المجتمع الإسرائيلي إلى حالة انفجار وتفكك " وتحسبهم جميعا وقلوبهم شتى". كذلك وردت في نتائج الاستطلاع أن الرابط الوحيد بين مختلف شرائح المجتمع الصهيوني هو الأخطار الخارجية التي تهدد الاحتلال الإسرائيلي، إذ قال 62 في المائة من اليهود المشاركين في الاستطلاع إن هذا هو العامل الوحيد الذي يوحدهم ويجمع بينهم. وهذا يعني أن الشعور بالتهديد المشترك الذي يواجهه مختلف شرائح المجتمع الصهيوني، هو الضامن الوحيد لبقاء هذا المجتمع واستمرار حياته.

قادة الكيان الصهيوني منذ تأسيسه يعرفون موطن الضعف هذا، لذلك حاولوا دائما إيجاد حالة تماسك مجتمعي عبر التخويف من الأعداء، ومن هذا المنطلق وقبل خمسة عقود تقريبا، قال وزير الحرب الإسرائيلي الأسبق "موشي دايان": "نحن جيل من المستوطنين، لا نستطيع غرس شجرة أو بناء بيت من دون الخوذة الفولاذية والمدفع. علينا ألا نغمض عيوننا عن الحقد المشتعل في أفئدة مئات الألوف من العرب حولنا. علينا ألا ندير رؤوسنا حتى لا ترتعش أيدينا، إنه قدر جيلنا، إنه خيار جيلنا أن نكون مستعدين مسلحين، أن نكون أقوياء وقساء حتى لا يقع السيف من قبضتنا وتنتهي الحياة".

خلاصة القول إن المجتمع الإسرائيلي لا يعيش حالة سليمة، وأنه مجتمع منقسم على نفسه، فمن جهة 20 بالمائة ممن يوصفون وفق القوانين الإسرائيلية جزءا من هذا المجتمع، وهم فلسطينيو 48 يرفضون الولاء لإسرائيل، ومن جهة أخرى بقية المكونات لا تعترف ببعضها البعض، وهم متفرقون تحت مسميات "اليمين" و"اليسار"، و"العلماني"، و"المتدين"، و"المستوطن" و.... الخ. رغم ذلك، هذا الانقسام لم يصل إلى أزمة مستعصية وتفكك بين، والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة نجحت إلى حد كبير حتى الآن في عدم وقوع هذا التفكك والحفاظ على التماسك والانسجام ولو في الظاهر

خلال سبعة العقود الماضية، وذلك لأسباب عدة أهمها العيش في بيئة معادية، والتخويف من الأعداء المحيطين بهذا المجتمع، وسن قوانين تحول دون ذلك. وفي هذا السياق، نشأت حركات اجتماعية لمواجهة هذا الوضع المتردي الذي يواجهه المجتمع الإسرائيلي، والتي كانت آخرها حركة "في الداخل" الشعبية التي أعلنت عن نفسها 3 نيسان 2017 بعد تأسيسها من قبل عدد من الجنرالات السابقين أبرزهم "بيني غانتس" و"غابي أشكنازي" رئيسا هيئة الأركان الإسرائيلية السابقان والحاخام شاي فيرون.

بالرغم من ذلك، مادامت أسباب التشرذم والصراع باقية في الكيان، لا يمكن الاعتقاد بأن مثل هذه الحركات ستجح في إنهاء تلك الانقسامات والصراعات، بناء على ذلك قد تتمكن من إبطاء حركة التصدع المجتمعي، لكن قد يكون من الصعب إيقافها.

4 - هوية إسرائيل بين الماضي والحاضر:

مع صعود الصهيونية كحركة سياسية حديثة في أواخر القرن التاسع عشر، والتي أرادت إيجاد رابط بين الماضي والحاضر اليهوديين، عادت التوراة لتحتل مكانة مهمة في الأيديولوجيا الصهيونية. لكن، بعد التحول الكبير من المنفى إلى ما يسمى "الدولة" في سنة 1948، وإعلان تأسيس إسرائيل، بدأت مكانة التوراة بالانحسار لتحل محلها ثقافة الهولوكوست (المحرقة) وذلك في سياق تشكل الهوية اليهودية الجديدة، من غير أن ينتهي تأثير التوراة التي وجدت، لاحقاً، من يتبناها ويحييها بقوة أي جماعات الحريديم المتشددين (الأتقياء).

كان الشتات (دياسبورا) في السابق مقدساً لدى الطوائف اليهودية المختلفة، و الشروط العقدية الثلاثة في التلمود البابلي تقول: لا تعد إلى أرض إسرائيل بكثافة وبطريقة جماعية ومنظمة؛ ولا تسع إلى إنشاء دولة لليهود؛ ولا تنمرد على الأمم لأن هذه الأمم ستكرهك وتحاربك. وفي الوقت نفسه كانت الكوارث، التي هي إرادة إلهية، بحسب العقيدة اليهودية، جزءاً من هوية اليهودي أينما كان مثل كارثة الخروج من مصر، و كارثة النيه في سيناء، و كارثة تدمير الهيكل في القدس، و كارثة الشتات،

وأخيراً الكارثة النازية. والشتات في نظر اليهود مقدس لأن النبي إبراهيم (ع) اكتشف الله عز وجل خارج أرض إسرائيل، ويعقوب أنجب الأسيباط الاثني عشر خارج فلسطين، وتحول الأسيباط إلى شعب في مصر، أي في الشتات، وأنزل الله التوراة على بني إسرائيل في سيناء، أي خارج "أرض إسرائيل".

أما الصهيونية فهي تقوم على نفي الشتات، بل هي قومية الشتات خلافاً لليهودية التي تعتقد أن الشتات هو المطهر قبل مجيء المسيح. غير أن الصهيونية فرضت نفسها، فوق ذلك كله، تجسيداً للتطابق بين الدين والقومية. فالشعب اليهودي يعني الدين اليهودي في الوقت نفسه. وقد صاغ آباء الصهيونية مفاهيمهم القومية متأثرين بنظريات القومية في أوروبا الشرقية، ولا سيما في بولونيا الكاثوليكية وروسيا الأرثوذكسية، حيث شهدت تلك البلاد تفاقم "المسألة اليهودية" في القرن التاسع عشر. فالقومية بحسب تلك النظريات، وخلافاً لنظريات القومية في أوروبا الغربية، تقوم على الدين وليس على السلالة (النظرية الآرية مثلاً) أو على الثقافة (القومية الفرنسية) أو على الدولة (القومية الألمانية). ومع قيام إسرائيل في سنة 1948 ظهر إشكال تطبيقي وقانوني يتعلق بنقطين: الهوية القومية والمواطنة، وصار هناك إسرائيلي غير يهودي. وبهذا التفريق فإن اليهودي الذي يغير دينه يفقد حق العودة إلى ما يسمى "أرض إسرائيل".

ومنشأ الالتباس هنا هو أن اليهودية باتت قومية وهي دين في الوقت نفسه. وتفاقم هذا الإشكال حتى تحول إلى مشكلة قانونية في سنة 1970 حين وافقت المحكمة العليا الإسرائيلية على طلب تقدم به أحد اليهود ضد وزير الداخلية لتسجيل أبنائه كيهود في بند القومية في بطاقة الهوية وهم من أم غير يهودية. والحجة أن الأب يهودي، وأن أبنائه يتكلمون العبرية وعاشوا يهوداً وخدموا في الجيش الإسرائيلي، لكنهم ليسوا يهوداً بحسب شريعة اليهود الأصوليين. بمعنى آخر، إن اليهودية في هذه الحال تكون قومية وليست ديناً. واللافت في هذا المجال أن الآباء المؤسسين للصهيونية لم يكونوا يهوداً بالمعنى الديني للكلمة. فتيودور هيرتزل مؤسس الحركة الصهيونية لم يختن ابنه الوحيد الذي تحول إلى المسيحية في ما بعد، ولم يكن يعرف العبرية أو حتى البيديشية، وكان "ينتهك" الشعائر اليهودية دائماً، ويردد: "إن الدين لا يهمني، بل إن ما يهمني هو الأسطورة الجبارة للعودة". وقد

رأى آباء الصهيونية في كتب اليهود كالتوراة والتلمود مجرد فولكلور قومي يهودي. ولهذا كانت الرموز اليهودية لدولة إسرائيل في نظر الصهيونيين تعكس الانبعاث القومي لا التاريخ الديني. وبهذا المعنى تحولت عبارة "لتنسني يميني إن نسيك يا أورشليم" من جملة شعرية إلى شعار صهيوني، وأطلقوا على دولتهم الجديدة اسم "إسرائيل" وليس اسم "يهودا" مثلاً.

في المقابل رفض المتدينون اليهود، في معظمهم، الصهيونية لأنها أرادت علمنة الدين اليهودي بتحويله إلى قومية، وأرادوا الإبقاء على اليهودية كإيمان روحي، أي "شعب الله المختار" أو "شعب السبت" الذي ينتظر قدوم المسيح المخلص. ومن أبرز جماعات المتدينين (الحريديم) جماعة "حبّ"، والكلمة اختصار لـ: "حوخماه"، أي الحكمة، و"بيناه"، أي الرشد، و"داعات"، أي المعرفة. وهذه الجماعة كان يرأسها ميناحم مندل شنيورسون المتوفى في سنة 1994، والذي كان لا يمل من القول إن الصهيونية هي العدو الأكبر والخطيئة الكبرى التي ابتلي بها شعب إسرائيل. ومن الجماعات اليهودية المعادية للصهيونية "أغودات يسرائيل" (رابطة اسرائيل) التي أسسها الحاخام شمشون هيرش في سنة 1885، وجماعة "ساتمار" وهي جماعة حسيديية (صوفية غنوصية انتظارية) ظهرت سنة 1946، وجماعة "ناطوري كارتا" (حراس المدينة) التي أسسها الحاخام موشي هيرش في سنة 1938. والحسيديية حركة يهودية كبيرة تعتقد أن الخلاص فردي وليس جماعياً، وهي تركز على الطقوس العبادية وانتظار المسيح المخلص، ويميل أفرادها إلى المرح والغناء والرقص وشرب الخمر والصراخ للتخلص من هموم الحياة اليومية.

أما اليهودية الإصلاحية التي تزعمها موشي مندلسون فقد رفضت القومية اليهودية ووقفت ضد تأسيس وطن قومي لليهود، ودعت إلى الاندماج بالمجتمعات التي يعيش اليهود فيها، ونقضت فكرة العودة الشخصية للمسيح (المسيح) وأحلت في محلها فكرة العصر الماشيخاني، أي العصر العادل الذي يمكن الوصول إليه من خلال السلام والتقدم العلمي والحضاري. وللمفارقة فإن الصهيونيين من غير اليهود كانوا يكرهون اليهود، وأرادوا الخلاص منهم بنقلهم إلى خارج أوروبا واستخدامهم لمصلحة بلدانهم. بلفور مثلاً هو الذي تبنى قانون الغرباء في سنة 1903 الذي وضع حداً لدخول اليهود إلى إنكلترا. ولويد جورج رئيس الحكومة البريطانية التي أصدرت إعلان بلفور كان يمقت

اليهود. ومارك سايكس شريك جورج بيكو في تقسيم سوريا التاريخية (بلاد الشام) تمهيداً لتأسيس وطن قومي يهودي، كان معادياً لليهود. وفي هذا الميدان فإن بلفور لا يختلف عن هتلر كثيراً؛ فبلفور كانت لديه مستعمرات (فلسطين) فأرسل اليهود إليها، بينما لم يكن لهتلر مستعمرات فأبادهم.

5 - ضدان لا يجتمعان: الديمقراطية واليهودية:

لقد عملت الصهيونية على ترويح المزاعم القائلة إن إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية في آن. ووردت عبارة "الدولة اليهودية" خمس مرات صريحة في وثيقة تأسيس الكيان الإسرائيلي التي أذاعها دافيد بن غوريون مساء 14/5/1948. ولم تكن إسرائيل تحتاج إلى تعريف نفسها لدولة يهودية لأنها كانت دولة يهودية بالفعل، لكن مؤسسي إسرائيل طالما ارتعدوا من الديمقراطية مع وجود الفلسطينيين العرب في النطاق الذي منحهم إياه قرار التقسيم رقم 181 الصادر في 29/11/1947. وكان من المحال أن تبقى إسرائيل يهودية بوجود الفلسطينيين. لذلك جرى طرد 80% من السكان العرب إلى خارج حدود فلسطين الانتدابية، فحققت إسرائيل بذلك الأكثرية اليهودية، وصار في إمكانها الادعاء أنها دولة يهودية وديمقراطية معاً. بالتالي لا يمكن اعتبار إسرائيل دولة متعددة القوميات كي تكون ديمقراطيتها ديمقراطية توافقية بين المجموعات القومية المؤلفة لها، وإنما هي دولة عنصرية لليهود. أما العرب الفلسطينيون فليسوا أقلية قومية، من وجهة نظرنا، بل هم أقلية غير معترف بها أساساً، إذ يتم تعريف العرب الفلسطينيين على أنهم "غير يهود"، ويتم نزع الصفة القومية عنهم. كما أن إسرائيل لم تعلن نفسها دولة يهودية في الحقبة الأخيرة فحسب، بل أعلنت ذلك منذ قيامها في سنة 1948. والجديد في الأمر هي أنها راحت تطالب الفلسطينيين والعرب، والفلسطينيين بالتحديد، بالاعتراف بها دولة يهودية كشرط لأي تسوية مقبلة. وهكذا انتقلت إسرائيل من شرط الاعتراف بها سياسياً ونبذ "الإرهاب" (أي المقاومة) إلى شرط الاعتراف بها دولة يهودية. وانتقل مصطلح "الدولة اليهودية" من تعريف ذاتي بحسب القانون الأساس لسنة 1992، إلى مسألة دولية بعد خطبة الرئيس الأميركي جورج بوش أمام قمة العقبة التي قال فيها: "إن من شأن قيام دولة فلسطينية ديمقراطية تعيش في سلام كامل مع إسرائيل أن يدفع

قدمًا أمن دولة إسرائيل وازدهارها باعتبارها دولة يهودية"، ثم إلى مسألة شرطية غداة إعلان الحكومة الإسرائيلية في 2003/5/25 البنود الأربعة عشر الاعتراضية على خريطة الطريق. وظهرت المطالبة باعتراف الدول العربية بإسرائيل دولة يهودية في خطبة إيهود أولمرت أمام مؤتمر أنابوليس في 2007/11/27، وكرر باراك أوباما الأمر نفسه أمام مؤتمر "إيباك" في سنة 2008 وأمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول 2010. وأصر بنيامين نتنياهو على القول: "لن تقوم دولة فلسطينية من دون اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل دولة للشعب اليهودي، ومن دون إعلانهم إنهاء الصراع، ومن دون ترتيبات أمنية حقيقية تحمي إسرائيل ومواطنيها".

إن إسرائيل بمطالبتها الدائمة بالاعتراف بها دولة يهودية تفصح عن خشية مركبة؛ خشية من أن ينتقل الفلسطينيون من المطالبة بدولة لجميع مواطنيها كما هي الحال اليوم (أي المطالبة بالمساواة)، إلى استخدام العنف في المستقبل للمطالبة بحقوق قومية متساوية، ولا سيما أن عدد اليهود في فلسطين سيصل، بحسب التوقعات الديموغرافية، إلى نحو 8 ملايين نسمة في سنة 2030، وسيصل عدد الفلسطينيين إلى نحو عشرة ملايين في فلسطين التاريخية. أما فلسطينيو 1948 فمن المتوقع أن يصل عددهم في سنة 2030 إلى نحو 2,4 مليون نسمة، أي إلى نحو 30% من سكان إسرائيل، وهذا أمر يخيف راسمي السياسات الإسرائيلية المستقبلية. وأبعد من ذلك، يغتيل عمير، وهو الذي اغتال يتسحاق رابين، قد كشف أن دافعه للاغتيال هو أن رابين ما كان يستطيع تمرير اتفاق أوسلو في الكنيسة لولا أصوات النواب العرب. وهذا يؤكد أن مصير إسرائيل ما عاد في أيدي اليهود وحدهم، بل صار الفلسطينيون شركاء فيه. وتكشف هذه البلبلة في الأوساط الأكثر تطرفاً في إسرائيل اضطراباً متزايداً في مفهوم الهوية الإسرائيلية وانقساماً جدياً في مكوناتها. واحتدم الجدل في بعض الأحيان بشأن المخاطر المحدقة بإسرائيل في المستقبل. فالبعض يعتقد، بقوة، أن اليهودية خطر على إسرائيل، والدليل حادث اغتيال رابين الذي نفذه يهودي متطرف؛ وهذه وجهة نظر العلمانيين. بينما يعتقد كثيرون أن إسرائيل خطر على اليهودية؛ وهذه وجهة نظر بعض الجماعات الحريدية المعادية للصهيونية أمثال "ناطوري كارتا"، أو أفراد أمثال يسرائيل شاحاك وأبراهام بورغ.

على المدى البعيد، تهدف إسرائيل إلى خفض نسبة الفلسطينيين إلى مجموع السكان من 18% كما هي اليوم إلى 10% أو أقل، الأمر الذي يحول دون تحول إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية. وحتى ذلك الوقت يصر اليمين الصهيوني على اعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة وإعلان الولاء لها. والرد الفلسطيني كان دائماً هو: إن ولاء الفلسطينيين في مناطق 1948 هو لشعبهم وليس للدولة التي تحكمهم. غير أن إسرائيل تخفي أهدافاً أبعد جراً هذا الإصرار؛ فالاعتراف بيهودية الدولة يعني الاعتراف بالصهيونية وبالرواية الصهيونية عن احتلال فلسطين، ما يؤدي إلى الاعتراف بحق اليهود في فلسطين، وكأن الفلسطينيين والعرب كانوا طوال الصراع العربي - الصهيوني، معتمدين على اليهود.

مهما يكن من أمر، فإن الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية سيجرر الفلسطينيين بالتدريج إلى التنازل عن حق عودة اللاجئين إلى ديارهم الأصلية التي هُجروا منها في سنة 1948، ويسقط القرار 194 (1948/12/11). وبناء عليه ستصبح حقوق الفلسطينيين في مناطق 1948 في مهب الريح؛ فحتى لو أصبح هؤلاء في يوم من الأيام نصف سكان إسرائيل فلن يكون لهم، بموجب الاعتراف بيهودية إسرائيل، أي حقوق قومية. وباختصار يمكن القول إن إحدى نتائج حرب 1948 كانت خسران الفلسطينيين وطنهم، أما اليهود فتمكنوا من تأسيس وطن. ومنذ ذلك الحين بدأ اليهود يخرجون من فكرة المنفى والشتات، بينما راح الفلسطينيون يتحولون إلى لاجئين مشتتين في المنافي. ومع ذلك فإن إسرائيل ما برحت مصرّة على اعتراف الفلسطينيين بها دولة يهودية، وهي مفارقة عجيبة. فإذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية لا تمتلك السيادة على الأراضي الفلسطينية، فلماذا تطالبها إسرائيل بالاعتراف بحق اليهود في امتلاك معظم أراضي فلسطين؟ إنه إقرار صريح بأن مصير إسرائيل مرهون بإرادة الضحية، وأن اعتراف العالم بإسرائيل الذي كان كافياً في الماضي، ما عاد كافياً اليوم، وأن مستقبل اليهود في فلسطين لا يمكن ضمانه إذا لم تُحل القضية الفلسطينية حلاً يُرضي الفلسطينيين أنفسهم.

6 - تفكك النواة المجتمعية:

في خريف العام 2015 نشر ألوف بن، رئيس تحرير صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، مقالة في مجلة "ذي ماركر" الشهرية، شدّد فيها على أن تفكك "النواة الصلبة" في المجتمع الإسرائيلي وارتفاع الوزن

الديمغرافي لمن سماهم "أقليات" أكثر تأثيراً على مستقبل إسرائيل من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير المالية موشيه كحلون وعائدات الغاز! وأشار إلى أن تزايد أعداد الحريديم والعرب مقابل تراجع أعداد العلمانيين - تغييرات ديمغرافية في المجتمع الإسرائيلي سوف تتعمق خلال السنوات المقبلة.

وكتب بن في هذا المقال المهم ما يلي:

من يرد أن يفهم الاتجاه الذي تسير فيه إسرائيل، لا يحتاج للاستماع إلى خطابات رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ولا إلى تحليل توقعات المستثمرين في أسواق المال. فهو يستطيع اختصار الوقت والاتجاه فوراً إلى كتاب الإحصاء السنوي الذي ينشره مكتب الإحصاء المركزي، لقراءة الجدول الذي يعرض "توقعات توزيع الطلاب والطلب على المعلمين في جهاز التعليم الابتدائي".

ففي ذلك الجدول، يعرض مكتب الإحصاء أعداد الطلاب في الصف الأول الابتدائي، وتوزيعهم على أجهزة التعليم المختلفة: الجهاز الرسمي، والجهاز الرسمي الديني (التيار الديني الصهيوني)، وجهاز المتدينين اليهود المتمزمتين "الحريديم"، والجهاز العربي، مع توقعات للسنوات الخمس المقبلة. وراى بن ان المعطيات والتوجهات في الجدول واضحة، فالنواة العلمانية في المجتمع الإسرائيلي تتفكك وتتقلص، ومن حولها تتسع "مجموعات الأقليات": الحريديم، والمتدينون القوميون (الصهاينة)، والعرب.

والشخصية التقليدية التي تظهر في البرامج التلفزيونية، وفي الثقافة الشعبية الأكثر انتشاراً، وفي نماذج الأسئلة حول الشعور العام في ما يسمى يوم الاستقلال، تتلاشى كلها تدريجياً. وبدلاً منها ستحل صورة "القبائل" المتفرقة عن بعضها البعض، بحسب تعبير رئيس الدولة، رؤوفين ريفلين، فهذه القبائل لا تتخالط في ما بينها، وتفضل كل قبيلة أن ترى نفسها، وأن تتجاهل الآخرين. بالتالي إن تفكك النواة المركزية للمجتمع الإسرائيلي التي كانت أساس الاستيطان اليهودي قبل قيام الدولة، مقابل تعزز الأقليات، هما من العوامل الأكثر تأثيراً على السياسة والاقتصاد في الكيان. فقد أشارت الانتخابات الأخيرة إلى انتصار القبلية، إذ عاد الحريديم ليكونوا مركز ثقل أساسياً في الائتلاف

الحكومي. واتحد العرب لإقامة كتلة هي الثالثة من حيث الحجم في الكنيست، وخسر المتدينون القوميون (الصهاينة) من قوتهم في صناديق الاقتراع، ولكنهم عززوا قوتهم كجهة قيادية تعتبر الأكثر تأثيراً في الحكومة.

خلال ولاية الحكومة السابقة، حاول نتنياهو ويائير لبيد، سوية مع نفتالي بينيت، إضعاف العرب والحريديم، وضربهم سياسياً واقتصادياً. فقد تم تقليص الميزانيات للحريديم، وهددهم بتجنيد شبانهم- قانون "المساواة في تحمل العبء"- بينما حاولوا التنكيل بالعرب من خلال تقييد حرية التعبير، ومخطط برافر لطرده عشرات آلاف البدو من القرى غ ي المعترف بها في النقب. وقاومت الأقليات هذه المخططات التي تم إلقاؤها لاحقاً إلى سلة النفايات، أو أنه تمت إعادتها إلى الحكومة.

في "خطاب القبائل" الذي ألقاه الرئيس ريفلين في شهر حزيران 2015، ذكر أنه في النشرة الجوية التي تعرض في نشرات الأخبار التلفزيونية، لا توجد على الخارطة بلدات حريدية، أو بلدات عربية. فأية أو هام لطيفة: إذا لم نر أم الفحم (المدينة العربية) وموديعين عيليت (مستوطنة في الضفة للحريديم) على شاشة تلفزيون البيت، فلربما سننسى وجودهم!. وفي الرأي السائد لدى العلمانيين من المريح تجاهل الأقليات، ولكن تجاهلاً كهذا لن يغير الواقع وإنما يدفع به جانبا.

قبل جيل واحد، تعلم 60% من أولاد إسرائيل في المدارس الرسمية العلمانية. وقبل عامين انخفضت هذه النسبة إلى 41%، من تلاميذ الصف الأول ابتدائي، ولكن ماذا بعد؟ بحسب مكتب الإحصاء المركزي، في الوقت الذي من المتوقع ان يتقلص فيه التعليم الرسمي العلماني، فإن الصف الأول في مدارس الحريديم سيزداد عدد الطلاب سنوياً فيه بنسبة 43%، بينما في المدارس العربية ستكون الزيادة بنسبة 25%، وفي المدارس الرسمية الدينية 2%، وبموجب تقديرات الجدول، فإنه بعد أربع سنوات سيكون فقط 37% من تلاميذ الصف الأول الابتدائي في إسرائيل في مدارس رسمية علمانية يتعلمون فيها بالعبرية.

إن هذا الانقلاب الديمغرافي يتغذى بالأساس من غرف الولادة: المتدينون، الحريديم، والعرب يقيمون عائلات في وقت مبكر أكثر من العلمانيين، ويلدون أولاداً أكثر. وهناك عوامل أخرى

للتغيير: الهجرة إلى إسرائيل تقلصت، والهجرة من إسرائيل إلى الخارج، مثل سفر طويل الأمد إلى الخارج لغرض الدراسة والعمل، أو السعي للحصول على جواز سفر أوروبي، باتت ميزة العلمانيين وليس معتمري القلنسوات (القبعة الصغيرة التي يعتمرها المتدينون من التيار الديني الصهيوني)، ولا ميزة لابسي السترات الدينية (الحريديم) ولا ميزة الناطقين باللغة العربية.

إن هذا التطور يضع أمام إسرائيل تحديات ليست بسيطة، فقبل كل شيء لا يوجد اتفاق حول الطابع القومي المشترك والموحد. كما أن صيغة "دولة يهودية وديمقراطية" ليست مقبولة على الحريديم والعرب الذين لا يرفعون العلم، ولا ينشدون النشيد الإسرائيلي "هتكفا"، طالما أنهم أقليات صغيرة ومستضعفة، ويواصل مركز البلاد (معقل العلمانيين) تجاهلهم منذ سنين.

لكن حينما يكون نصف تلاميذ الصف الأول في الصف الأول الابتدائي منتمين إلى القبائل غير الصهيونية، فإن النشيد الوطني "هتكفا" والعلم الإسرائيلي سيعلقان في مشكلة.

إن الرئيس ريفلين هو السياسي الوحيد الذي يتكلم عن هذه المشكلة، ويعرضها بكامل حدتها، ولكن الحل الذي يطرحه - ضم المناطق (المحتلة منذ العام 1967)، ومنح مواطنة كاملة لسكانها اليهود والفلسطينيين - يردع الكثيرين مرحليا ولا يبدو حلا عمليا.

إن المشاركة القليلة في سوق العمل، من رجال الحريديم، ومن النساء العربيات، ورفض الحريديم تدريس المنهاج المدرسي الأساسي في مدارسهم، مثل اللغة الانكليزية، وتعليم الرياضيات للفتيان من الصف السادس وما فوق، والتميز واستضعاف جهاز التعليم العربي، كل هذا يشكل خطرا بتخفيض نسب النمو الاقتصادي.

وإذا لا يحدث انقلاب في هذا المسار، فسيتقلص عدد العاملين الذين يدفعون الضرائب وسيبقى على عاتق الدافعين دعم شرائح ضخمة تحتاج للمخصصات الاجتماعية، ولربما أن عائدات الغاز ستخفي المشكلة قليلا، لكن هذه العائدات لن تجعل من إسرائيل المملكة السعودية.

وسيكون من الصعب على الجيش الإسرائيلي الادعاء بأنه "جيش الشعب"، حينما تكون غالبية الشبان العرب والحريديم، والشابات المتدينات، معفيين من التجنّد في الجيش. وهو بالضرورة سيتحول إلى جيش مهني، وهذا مسار واضح وبارز للعيان منذ الآن، على الرغم من نفي رؤساء الأجهزة الأمنية.

إن السؤال الذي يجب أن يُشغل كل إسرائيل، وبالتأكيد القيادة السياسية فيها، هو: كيف ستحيا دولة متفرقة لقبائل متخاصمة، وتعاني من قلة مشاركة في سوق العمل، وقلة تحصيل علمي، بينما النواة الصلبة التي أقامت الدولة تنفكك؟. ولا يوجد سؤال أكثر أهمية منه، في حين لا يوجد حالياً لدى أي شخص اي حل، أو حتى فكرة لطابع قومي معدّل يمكنه أن يستوعب الجميع.

7 - الانشقاق في "البيت اليهودي":

عكس الانشقاق في كتلة "البيت اليهودي"، شرخا عميقا حاصلًا في تيار الصهيونية الدينية، والذي بدأ يظهر منذ عشرين عاما تقريبا، ويعبر عن تحولات داخل هذا التيار. ونشأت خلال هذه الفترة "مجموعتان ثقافيتان دينيتان مختلفتان داخل الصهيونية الدينية، من دون حوار متبادل يحترم الآخر"، بحسب مقال مطول نشرته صحيفة "ماكور ريشون" للباحثة في الشؤون الدينية، الدكتورة يافا غيسر، التي تحمل لقب حاخام أيضا، وهي مستوطنة تنتمي للصهيونية الدينية. وألمحت غيسر إلى أن تقييم وتقدير هاتين المجموعتين داخل الصهيونية الدينية لبعضهما لم ينطو على احترام الآخر، رغم أنهما ليستا مختلفتين بشكل عميق في نظرتهم إلى الدولة (إسرائيل) والتزامهما باستمرار وجودها. وأوضحت أن هاتين المجموعتين مختلفتان حول مسألتها الالتزام تجاه حاخامات وطبيعة نمط الحياة الديني، أي بين مجموعة متساهلة دينيا، يمثلها نفتالي بينيت وآخرون، ومجموعة متشددة دينيا.

وأشارت غيسر إلى أن اهتمام الصهيونية الدينية في بداية طريقها السياسية بعد قيام إسرائيل، التي كانت ممثلة بحزب "المفدال"، يتركز حول كيفية الملاءمة بين الصهيونية العلمانية الحاكمة في إسرائيل والتيار الصهيوني الديني، الذي يريد "الالتزام بحياة دينية مليئة بالروح اليهودية". وشددت

على أن "معضلات المجتمع الصهيوني الديني مختلفة اليوم". وسعت غيسر إلى توضيح الخلاف بين المجموعتين، وكتبت أن "المعضلة المركزية هي كيف يمكن احتواء الهويات المختلفة، الدينية والأيدولوجية، لدى أبناء العائلة تحت سقف واحد، وكيف يمكن بلورة هوية دينية صهيونية جماعية في عصر ما بعد الحداثة، وكيف يمكن التعامل مع القضايا الاجتماعية الإنسانية وقضايا الشريعة اليهودية إلى جانب، وأحياناً بدل، القضايا السياسية".

وترى كلتا مجموعتي الصهيونية الدينية أنهما "ملتزمتان مبدئياً وجوهرياً بحياة بموجب التوراة لكنهما تسيران في طريقتين مختلفتين. الأولى تسعى إلى حياة دينية من خلال دمج عوالم قيمية ليبرالية، وفي صلبها قضايا أخلاقية واجتماعية تشغل مجمل المجتمع الإسرائيلي. وترى هذه المجموعة بنفسها أنها ملتزمة بقواعد خارج إطار الشريعة اليهودية الرسمية. والمجموعة الثانية، المحافظة، التي تستمد بالأساس قيمها من عقيدة الراف ابراهام كوك (أحد أبرز القادة التاريخيين للصهيونية الدينية)، تسعى إلى حياة بموجب التوراة وإقامة الفرائض الدينية بحرص شديد وفي صلبها أيديولوجية أرض إسرائيل الكاملة. وتتطلع هذه المجموعة إلى إدارة الحلبة السياسية والاجتماعية بموجب رؤى ومبادئ دينية وشرعية فقط".

يشار إلى أن مجموعتي الصهيونية الدينية كليهما تتبنيان فكرة "أرض إسرائيل الكاملة" وتشكلان اليمين المتطرف الإسرائيلي، وهما ليستا ممثلتين فقط في "البيت اليهودي" أو حزب "اليمين الجديد" الذي أسسه بينيت ووزيرة القضاء، أيليت شاكيد، العلمانية، بعد انشاقهما عن "البيت اليهودي"، وإنما هما ممثلتان في أحزاب أخرى، أبرزها حزب الليكود الحاكم.

بوغم ذلك، ادعت غيسر إنه "بالنسبة لأبناء الجناح الديني - الليبرالي، فترة (الحركة الاستيطانية) 'غوش إيمونيم' أصبحت وراءنا منذ مدة طويلة. وبوغم أن أبناء هذا الجناح يواصلون الاستيطان في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، إلا أن مراكز نشاطهم ليس بـ'تعزيز الاستيطان' فقط. وهم موجودون في مركز الحياة في أنحاء المجتمع الإسرائيلي، ويرون باللقاء مع المجتمع الإسرائيلي أنه غايتهم ورسالتهم. ويشعر هذا الجمهور أنه ينتمي إلى عوالم قيمية ولا يرى بذلك تناقضا مع عالمه القومي والديني". وتشير غيسر بذلك إلى تغلغل أتباع الصهيونية الدينية في مؤسسات الحكم. فهم

كانوا يسيطرون غالبا على جهاز التعليم، وأصبحوا يبرزون في مؤسسات أخرى مثل الجيش والقضاء في العقدين الأخيرين. وأضافت أن "اللغة المستخدمة في المعسكر المحافظ تكاد تكون غير موجودة في قاموس مصطلحات أبناء هذه المجموعة. وحتى لو كانوا يشعرون في أعماق قلوبهم أن دولة إسرائيل هي 'أساس كرسي الرب في العالم'، إلا أن هذا الإدراك لا يوجهه عملهم اليومي. ولا تتناقض مبادئ مثل اختيار المصير والفردية والرغبة في تحقيق الذات مع نشاطهم وهم منشغلون بشراكة إسرائيلية واسعة في مجالات مختلفة في المجتمع والدولة".

وتابعت غيسر أنه "خلافًا للجناح التوراتي، فإن الجناح الليبرالي لا ينتظر حتى يمتلئ 'الكأس الروحاني' ويؤثر على محيطها، ولا يرى بالحاخامات أنهم صلاحية عليا بالضرورة لحسم مسائل سياسية... ولم يعد بالإمكان الشعور باغتراب وعدم التزام بقضايا كثيرة يواجهها المجتمع والدولة اليهودية، بدءًا من قضية التعامل مع اللاجئين والمتسولين (الأفارقة)، والتعامل مع المثليين، وطبيعة يوم السبت في الحيز العام، وحل مشاكل تهود المهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي السابق وحتى الاعتناء بالأطراف الجغرافية والاجتماعية".

ورأت غيسر أن "المعسكر التوراتي يشخص بحق أن المجتمع الإسرائيلي يمر بتحول تضعف فيه الهوية الجماعية التي حلت مكانها قيم ليبرالية وفردية متطرفة أحيانا. وهذا الأمر يشكل تهديدا ولكنه يضع تحديا أيضا". وأشارت إلى أن التحولات في الحياة الاجتماعية داخل الصهيونية الدينية، "مثل التغيرات في طبيعة الحياة الزوجية، وطبيعة ثقافة الترفيه أو اللقاء مع عالم الأكاديميا. وفي المستوى العام، هناك أسئلة تتعلق بالتهود والتعامل مع العمال الأجانب والوسط العربي وغيرها".

ولفتت غيسر إلى أن الفتاوى المتساهلة بموجب الشريعة اليهودية، وحتى تلك الجريئة، تبقى غالبا داخل غرفة الحاخام الذي يصدر الفتوى ولا يخرج مضمونها إلى العلن، ولا تظهر في منشورات الفتاوى الرسمية، وإنما تنتقل من أذن إلى أخرى "وتعزز الإحباط الحاصل جراء الفجوة بين الموجود والمرغوب".

والحاصل الآن في الصهيونية الدينية، وفقا للباحثة أنه يوجد "مجتمع فيه حاخامات 'متساهلين' مقابل حاخامات 'يخافون السماء' (أي متشددين)... ومعروف أنه عندما تكون أمام الحاخامات الذين يصدرون فتاوى مسألة لا يريدون التسامح بشأنها، فإنهم درجوا على تحويل السائل إلى حاخام كبير آخر ومعروف أن رأيه متساهل. وهذا الأمر يتم من خلال الاحترام والتقدير". وأوردت غيرس مثالا، "رغم أنه يبدو مثلا هامشيا حول الأمور التي تتطلب تغييرا"، يتعلق بإجازة تناول البقوليات خلال عيد الفصح اليهودي، علما أن تناول طعام كهذا في هذه الفترة محظور في العقيدة اليهودية. "هذه هي احتياجات الجيل الحالي".

8- خلاصة : مجتمع لاعلماني ولا ديني:

لاشك أن الكيان الصهيوني كيان غريب على منطقة الشرق الأوسط، لأن القوى الاستعمارية زرعت هذا الكيان في المنطقة من أجل الحفاظ على مصالحها وذلك عبر الحروب والجرائم والفتن التي يثيرها هذا الكيان في المنطقة والعالم الإسلامي. والصهاينة المحنلون منذ إقامة دولتهم على انقاض الدولة الفلسطينية، وهم يواجهون تحديات كبيرة منها تحديات خارجية ومنها تحديات داخلية. والتحديات الداخلية التي تواجه الكيان الصهيوني منذ اقامته أدت إلى أن يبقى هذا الكيان المحتل في نقطة الصفر إذ تطفو آثار هذه التحديات على السطح بين فترة وأخرى على شكل أحداث سببها التنوع والتنافر العرقي بين اليهود في المجتمع الإسرائيلي، وهو ما يعيد إثارة التساؤلات حول تمكّن حكومة الاحتلال من بناء مجتمع يهودي متماسك وموحد الهوية، كما كان يطمح قادة المؤسسة الصهيونية.

لقد عرف القادة الصهاينة المجتمع الإسرائيلي بأنه مجتمع يهودي، أي أنه مجتمع توحيده مشاعر الأخوة الدينية وحس الهوية اليهودية لأشخاص متماثلين. ولكن دراسة المجتمع الإسرائيلي اليوم تظهر أنه مجتمع ممزق اجتماعياً وثقافياً وأيدولوجياً وسياسياً وطبقياً. وتظهر نتائج دراسات اجتماعية حول هذا المجتمع انه لا يمكن اعتبار الأحداث الناتجة عن الإنقسام العرقي في ه بأنها

عابرة، بل هي تلقي الضوء على التصدعات العميقة بين الفئات العرقية المختلفة. ويعتبر اليهود من أصل أوروبي والقدامون من الولايات المتحدة الأوفر حظاً من ناحية تلقي الخدمات الحكومية، وجودة التعليم، واحتمال قبولهم لوظائف مرموقة، أو انتخابهم ممثلين للجمهور، يليهم اليهود القادمون من الاتحاد السوفياتي السابق (بحسب سنة الهجرة)، ومن ثم اليهود الشرقيين، ونهاية يأتي اليهود الأفارقة الذين ازدادت حركة هجرتهم في السنوات الأخيرة. وبحسب نتائج تلك الدراسات، أنه وبعد مرور سبعة عقود على توطئ اليهود في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لم ينجح الصهاينة في إنشاء هوية ثقافية موحدة تجمعهم تحت اسم قومي "إسرائيلي"، بدلاً من الاسم العرقي "يهودي شرقي" و"يهود من فرنسا" و"يهود من العراق" الخ... وثمة معطيات كثيرة تشهد على حالة التمييز والتهميش التي يتعرض لها الشرقيون (السفاريديم) في المجتمع الإسرائيلي، مقارنة باليهود الغربيين أو الأشكناز. الأمر الذي يؤدي دائماً إلى احتجاجات عارمة تعم الأراضي المحتلة. ومن أبرز شواهد التمييز الذي يمارس ضد اليهود الشرقيين ما تشير إليه الدراسات من تدني حصصهم في الأملاك والسكن والتعليم وفرص العمل عن تلك المتاحة لليهود الأشكناز.

في السياق ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن عضوي الكنيست بينيت وشاكيد سعيا إلى استغلال الوضع الضبابي لناحية تعقيد الصراعات المجتمعية المختلفة في الكيان فلستدعيا لأجل ذلك بحثا يشمل استطلاعات رأي حول مواقف ناخبين محتملين لحزبهما "اليمين الجديد". وبين القضايا التي جرى استشراف مواقف هؤلاء الناخبين حيالها، قضية العلاقة بين الدين والدولة في الكيان الغاصب، وقضية تسيير المواصلات العامة يوم السبت، والموقف من المثليين. وهنا يسعى "اليمين الجديد" إلى طرح نفسه كحزب يميني مركزي، يمثل الصهيونية الدينية والعلمانية. وقال بينيت لموقع "يديعوت أحرونوت" الإلكتروني: "إنني أعلن هنا أنه بعد الانتخابات مباشرة سنشكل لجنة عامة خاصة بروح ميثاق غابيزون - ميدان (لتنظيم العلاقات بين العلمانيين والمتدينين في إسرائيل) من أجل إنشاء إجماع واسع حول كافة المواضيع في دولة إسرائيل".

أضاف يقول : "لا نرفع راية علمانية ولا راية دينية. إننا نؤمن بالتقاليد وبجذرية شعب إسرائيل. وعلينا أن نوازن بين دولة إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، مع الحفاظ على حقوق الفرد. ونحن ضد الإكراه الديني وضد الإكراه العلماني".